

مؤتمر العرب والصين

21 و 22 مايو / أيار 2016

الورقة المرجعية

ظلت الصين، من بين جميع الدول الكبرى على الساحة الدولية، تحظى بدرجة أقل من الاهتمام في أوساط المثقفين والسياسيين والأكاديميين العرب حتى وقت قريب. لكنّ هناك عوامل عديدة أعادت الصين إلى دائرة الاهتمام، منها: نموها الاقتصادي السريع، وتزايد اعتمادها على مصادر الطاقة (النفط والغاز) وبخاصة من الشرق الأوسط والقرن الأفريقي لتلبية احتياجاتها المحلية المتنامية، وانتقال مركز الثقل العالمي نسبيًا نحو الشرق بعد أن تحولت الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي، بعد الولايات المتحدة، وسعيها لتكريس نفسها قوةً إقليميةً عظمى في شرق وجنوب شرق آسيا.

تحظى العلاقات العربية - الصينية بالأهمية منذ القدم، فقد تعرّف العرب على الشعوب الصينية منذ ما قبل الإسلام، وارتبط الطرفان بروابط تجارية مثّلت الملمح الأساسي في تاريخ العلاقات بينهما. ومع ذلك، فقد حصلت مواجهات عسكرية أيضًا، لكن نتائجها لم تكن كلها غير إيجابية، ففي معركة طلاس (موقعها ضمن حدود جمهورية قرغيزيا الحالية) عام 751م، أسر العرب جنودًا صينيين، وكان من بينهم صنّاع ورقٍ ساعدوا في إنشاء مصنع للورق في سمرقند، وبذلك انتقلت تقنية صناعة الورق الصينية إلى العرب، ومن ثم إلى أوروبا. كما تعرف العرب على ملح البارود الصيني وكانوا يسمونه "السرجون" أي "الثلج الصيني"، تبعه دخول الأسلحة النارية إثر غزو بغداد على يد المغول عام 1258، وتعلّم الأوروبيون استخدام المفرقات وصناعة الأسلحة النارية من خلال ترجمتهم للكتب العربية

المتعلّقة باستخدامات البارود¹. وكان حرير الصين ومنتجاتها السلعية الأخرى يصل إلى الغرب عبر المرافئ العربية المتوسطية ولا سيما مرافئ شمالي بلاد الشام، واستمرت هذه العلاقات وثيقة إلى أن انهار الحكم المغولي في آسيا. ومع اكتشاف البرتغاليين رأس الرجاء الصالح، وسيطرتهم على جزيرة سوقطرة عام 1507، تحولت طريق التجارة الدولية وقطعت أمام حركة التجارة البحرية بين العالم العربي والشرقين الأدنى والأقصى. وبعد ذلك بفترة وجيزة، خضع العرب لحكم الدولة العثمانية. ولم تُستأنف العلاقات العربية - الصينية إلا بعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وحصول الدول العربية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية.

وبسبب انقسام العرب إبان الحرب الباردة، فقد تراوحت علاقتهم بالصين في الفترة 1949-1989 بين التحالف والخصومة، وقد شكّل اعتراف جمال عبد الناصر بحكومة الصين الشعبية عام 1956، بدلاً من حكومة تايوان، إحدى نقاط الخلاف الكبرى بينه وبين إدارة الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور. وفي الوقت نفسه، لم تنشئ دول عربية أخرى مثل السعودية علاقات دبلوماسية مع الصين حتى عام 1990. ومع أنّ الصين ظلت تتاصر القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية طوال فترة الحرب الباردة، فإنها قررت في عام 1992 الاعتراف بإسرائيل.

وعلى الرغم من وزن الصين على الساحة الدولية، وامتلاكها السلاح النووي منذ عام 1962، فإنها ظلت دولةً زراعيةً فقيرةً تنتمي إلى العالم الثالث، حتى تحوّلت بفضل سياسة التحديث والانفتاح التي قادها دينغ هشياو بينغ منذ عام 1978، إلى ثاني قوة اقتصادية في العالم وبناتج قومي إجمالي قدره 10.4 تريليونات دولار حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2014؛ متجاوزة بذلك اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وفي حال تمكنت الصين من تجاوز تعثرها الاقتصادي والمالي الراهن وعادت لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المعتادة بالنسبة إليها؛ أي بحدود 8 في المئة، فإنّ حجم الاقتصاد الصيني سوف يصبح مساوٍ لنظيره الأميركي بحلول عام 2025.

¹ لي رونغ جيان، "تاريخ العلاقات الصينية العربية: حاضرها ومستقبلها"، المركز العربي للمعلومات (الصين)، 28 كانون الأول/ ديسمبر

2005، انظر: <http://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2496.ht>

ومع ذلك، تعاني الصين نقاط ضعفٍ عديدة مثل: اعتمادها الكبير على التصدير، بدلاً من تشجيع الاستهلاك المحلي؛ ما يجعلها معتمدة على الأسواق الخارجية والمستهلكين الأجانب، وكذلك اعتمادها الكبير على موارد الطاقة في الخارج، وبخاصة من مناطق إما تسيطر عليها القوى الغربية أو تخضع لنفوذها.

وتستورد الصين ثلثي وارداتها النفطية من الشرق الأوسط، وهو ما يفسر سعي بكين لإقامة علاقات جيدة مع دول الخليج النفطية، وبخاصة السعودية، فضلاً عن إيران. وفي السنوات الأخيرة، أخذت دوائر القرار السياسي والاقتصادي في بكين والرياض تتفهم بشكل واضح المصالح الواسعة التي تربط بينهما؛ فقد وعدت السعودية - التي تعرّضت ثققتها بالولايات المتحدة إلى هزات عديدة منذ أحداث سبتمبر 2001 - بتأمين إمدادات نفط كافية ودائمة للصين، وفتحت أبواب الاستثمار أمامها في قطاع الطاقة وغيره. كما قامت السعودية بزيادة الكميات المصدرة للصين من النفط، وأبدت استعدادها للمساهمة في بناء الاحتياط النفطي الإستراتيجي الصيني البالغ 100 مليون طن في جزيرة هاينان. وتستثمر شركتنا "ساينوبيك" الصينية و"أرامكو" السعودية في بناء مصافٍ نفطية في إقليم فوجيان ومدينة تشنغداو الساحلية في الصين. كما تم إنشاء كتل شركات صينية وسعودية لإنشاء مصانع ومجمعات ضخمة لإنتاج البتروكيماويات.

إنّ أي تقاربٍ خليجي - صيني قائم على الطاقة وصناعاتها يسبب قلقاً لواشنطن، التي تخشى فقدان تأثيرها في واحدةٍ من أكثر مناطق العالم حيوية. وفي ضوء تزويد السعودية الصين بنحو 17 في المئة من احتياجاتها النفطية، تخشى إيران أيضاً من أي تقارب صيني - خليجي من شأنه أنه يجعل الصين أكثر تفهماً لحاجات دول الخليج الأمنية، وكذلك أكثر تفهماً لقلقها من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية التي تساهم الصين فيها بشكل كبير. فالصين ترتبط بعلاقات تعاون مع إيران منذ فترة طويلة، وبخاصة في ميدان الصواريخ الباليستية البعيدة المدى، كما تبيعها تقنيات عسكرية متنوعة مثل الصواريخ المضادة للسفن. فضلاً عن ذلك، تحظى إيران بالأهمية لدى الصين بوصفها إحدى الدول التي تزودها بالطاقة، وتحتل موقعاً مميزاً في مناطق حقول النفط والغاز في بحر قزوين والخليج العربي، كما أنّ موقعها الجغرافي يسمح للصين بإيجاد بدائل برية ممكنة من الطرق البحرية المحفوفة بالمخاطر.

مؤتمر العرب والصين

الورقة المرجعية

ومن أجل حماية وارداتها من الطاقة، تعمل الصين على بناء قوتها العسكرية، وبخاصة البحرية، لتأمين طرق إمداداتها والدفاع عنها في وجه المخاطر والتهديدات، ومنها القرصنة. وقد دفع هذا الأمر الصين الى زيادة وجودها البحري على تخوم المنطقة العربية في المحيط الهندي وبالقرب من القرن الأفريقي حيث توجد لها مصالح كبيرة في السودان وأثيوبيا وغيرها.

وقد اتخذت الصين موقفاً سلبياً في العموم من ثورات الربيع العربي، واستخدمت حق النقض الفيتو ثلاث مرات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع صدور قرارٍ يدين ممارسات النظام السوري ضد شعبه. وقد انطلق الموقف الصيني من اعتبارات صينية خالصة مرتبطة في جزء منها بعلاقتها مع الولايات المتحدة، ونابعة غالباً من مخاوف الصين من انتقال الثورات إليها ومن شرعنة أي تدخلٍ دولي على أساس إنساني قد يقود لاحقاً إلى التدخل في شؤون الصين الداخلية، في ظل اضطهاد الحكومة المركزية بعض الجماعات القومية والدينية خاصة المسلمين الإيغور في إقليم سينغيانغ - تركستان الشرقية. ومع ذلك، فقد أبدت الصين تعاطفاً مع التدخل العسكري الروسي في سورية من منطلق تأييدها للحرب على الجماعات المتطرفة التي تتخوف من نشاطاتها.

وفي عام 2013، أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة "بناء الحزام والطريق"، وهدفها إحياء طريق الحرير القديمة وطريق الحرير البحرية على ثلاثة خطوط رئيسة أهمها وأكثرها شهرة الخط الذي يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغرب آسيا. أما طريق الحرير البحرية فتنتركز حول خطٍ يبدأ من الموانئ الساحلية الصينية ويمر ببحر الصين الجنوبي ويصل إلى المحيط الهندي وينتهي بسواحل أوروبا عبر العالم العربي.

وقد رسمت هذه الوثيقة مجالات رئيسة للتعاون الدولي في "بناء الحزام والطريق". ويعدّ إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق جوهر المبادرة؛ ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطرق ومد السكك الحديدية والمنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي، والحفاظ المشترك على أمن أنابيب النفط والغاز، وبناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات شبكات الاتصال التي تسمى مجازاً "طريق الحرير المعلوماتية". ومن أجل تسهيل التجارة والاستثمار، تقترح الوثيقة إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وبناء مناطق التجارة الحرة، ودفع التوازن التجاري، وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية

العابرة للحدود، والتعاون في تطوير مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي لبناء "طريق الحرير الخضراء".

وفي الوقت الذي يبدو فيه المشروع الصيني طموحاً، ويحتاج إلى تخطي عقبات اقتصادية وسياسية كبيرة لتنفيذه، فإنه يشكل الحل الأمثل لبعض أهم المشاكل البنيوية التي تعانيها الصين حالياً مثل فائض القدرة الإنتاجية، وضعف الطلب المحلي، وصعوبة زيادة صادراتها إلى البلدان الغربية بسبب السياسات الحمائية. في المقابل، يمكن أن تمثل هذه المبادرة، التي تشغل المنطقة العربية حيزاً مهماً في تنفيذها، فرصةً للتفكير في إنشاء علاقات عربية - صينية على مستوى إستراتيجي في إطار تنويع الشراكات بين العرب والقوى الكبرى في العالم بدلاً من الاستمرار في الاعتماد المفرط على الغرب في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية متنوعة.

وبناء عليه، وانطلاقاً من أهمية دراسة العلاقات العربية - الصينية في ظل محاولات الصين ترسيخ وجودها في المنطقة عبر بوابة الاستثمار والطاقة وزيادة وجودها البحري أيضاً، وفي إطار سلسلة المؤتمرات التي عقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بشأن العرب والقوى الإقليمية والدولية، مثل: العرب وإيران (كانون الأول/ ديسمبر 2010)، والعرب وتركيا (أيار/ مايو 2011)، والعرب والقرن الأفريقي (تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، والعرب والولايات المتحدة (حزيران/ يونيو 2014)، والعرب وروسيا (أيار/ مايو 2015)، يعقد المركز مؤتمراً أكاديمياً حول العرب والصين في أيار/ مايو 2016. ويسعى المؤتمر لتحليل جوانب العلاقات العربية - الصينية والتعرف على أوجهها المختلفة، آخذاً في الحسبان التحولات التي طرأت عليها منذ نشوء جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وحصول الدول العربية على استقلالها عن الاستعمار الغربي في الفترة نفسها تقريباً. ويسعى للإجابة عن أسئلة تدور حول الإشكاليات التالية:

- إبراز طبيعة التفاعل التاريخي العربي - الصيني.
- تحديد حقيقة المصالح الصينية في المنطقة العربية، وتغييرها، وارتباطها بتحول الصين إلى قوى كبرى.
- تحديد موقع العرب وتركيا وإيران وإسرائيل في الإستراتيجية الصينية تجاه المنطقة، وديناميات التفاعل بين هذه القوى في ضوء التطورات الراهنة في الإقليم.
- تحديد أدوات التأثير في السياسة الصينية وآلياته، مقابل أدوات التأثير الصيني في المنطقة العربية وآلياته.

- التعرف على مواقف الصين من ثورات الربيع العربي ودوافعه ومنطلقاته.
- استكشاف مدى وجود فهم عربي لحقيقة السياسات الصينية نحو المنطقة، والعناصر التي تؤثر فيها داخليًا وخارجيًا، وكيفية التعامل معها.
- استكشاف مدى إمكانية بناء إستراتيجية عربية للتعامل مع السياسات الصينية والتأثير فيها.
- البحث في إمكانية إقامة شراكة إستراتيجية بين العرب والصين تساهم في تحقيق التنمية وتقوم على ثنائية الطاقة والمعرفة.
- استكشاف احتمالات الانتقال إلى حالة من التقارب السياسي في العلاقات العربية - الصينية التي يطغى عليها حاليًا البعد الاقتصادي والطاقي، وذلك عبر تعزيز المصالح المشتركة، والتفاهم على القضايا الخلافية، والتأكيد على وجوب الاهتمام بمصير الشعوب وليس الأنظمة فحسب.

القضايا والمحاور

- المحور الأول: البعد التاريخي والثقافي.
- المحور الثاني: العلاقات العربية - الصينية في فترة الحرب الباردة.
- المحور الثالث: العلاقات العربية - الصينية في السياقات الدولية والإقليمية الراهنة.
- المحور الرابع: قضايا الطاقة (الإمدادات والنقل).
- المحور الخامس: مبادرة "بناء الحزام والطريق": فرص نجاح الشراكة وتحدياتها.
- المحور السادس: علاقة الصين مع القوى الدولية: الولايات المتحدة وروسيا والهند، وانعكاساتها على القضايا العربية.
- المحور السابع: العلاقات الصينية مع القوى الإقليمية: إيران وتركيا وإسرائيل، وانعكاساتها على القضايا العربية.
- المحور الثامن: البعد الثقافي والصور النمطية المتبادلة.